

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأربعاء ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٨٧ هـ . الموافق ٢٠ آذار سنة ١٩٦٨ م . العدد ٢٠٨٢

المحتوى

صفحة

٤٥٤

قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٨ قانون معدل لقانون البلديات
الاتفاقيات

٤٦٣

إعلان بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
تصحيح أخطاء مطبعية

٤٨٥

٤٨٦

هكذا من الله على

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

○-●-○

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانونان المؤقتان رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٩٤٠ تاريخ ١٩٦٦/٨/١ ورقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٠٥٥ تاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٦ المعدلان لقانون البلديات الى مجلس الامة فادخل عليها بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون الموحد للقانونين المذكورين بالشكل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانونين المؤقتين المشار اليهما .

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

كل من اطلع

نحو السبق للعدل

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٨
قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرتين التاليتين تحت رقم (٥ و ٤) بعد الفقرة الثالثة منها مباشرة .

(٤) عند خلو منصب امين العاصمة يحق لمجلس الوزراء ان يفوض احد الوزراء ليضطلع بمهامه صلاحيات امين العاصمة المنصوص عليها في اي قانون او نظام وان تحدد المخصصات والملاوات التي تمنح له مقابل ذلك بقرار من مجلس الامانة وموافقة رئيس الوزراء .

(٥) مجلس الوزراء انهاء هذا التفويض بقرار يصدره بذلك .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤١) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ز) .

ز - بصرف النظر عما ورد في هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء اصدار انظمة مباشرة في اي موضوع من اجل تنفيذ احكامه ، وتعتبر جميع الانظمة الصادرة من قبل مجلس الوزراء مباشرة صحيحة وكأنها صادرة بمقتضى هذا القانون .

١٩٦٨/٣/٦

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء	نائب	وزير	وزير
وزير الخارجية	رئيس الوزراء	المالية	الاشغال العامة
بهجت التلهوني	احمد طوقان	هاشم الجبوسي	بشاره غصيب
وزير	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة
العدل	وزير المواصلات	وزير الانشاء والتعمير	وزير الانشاء والتعمير
سمعان داود	عاكف الفايز	حازم لسيه	حازم لسيه
وزير	وزير	وزير	وزير
الصحة	الداخلية	التربية والتعليم	الاجتماعية والعمل
صبيحي امين عمرو	حسن الكايد	امين يونس الحسيني	صالح بركان
وزير الثقافة والاعلام	وزير	وزير	وزير
والسياحة والآثار	الاقتصاد الوطني	التربية والتعليم	الشؤون الخارجية
صلاح ابو زيد	محمد اديب العامري	محمد اديب العامري	عبد المعيم الرفاعي
وزير الاوقاف والشؤون	وزير الزراعة ووزير الداخلية للشؤون	وزير الزراعة ووزير الداخلية للشؤون	وزير الزراعة ووزير الداخلية للشؤون
والمقدسات الاسلامية	البلدية والقروية بالوكالة	البلدية والقروية بالوكالة	البلدية والقروية بالوكالة
عبد الحميد السالح			حاجس المجالي

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على الاتفاقيات التالية : -

١ - الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة .

٢ - الاتفاقية العربية للتعاون في مجال الثقافة العمالية.

٣ - اتفاقية مستويات العمل عملا باحكام المادة (١٠/١) باستثناء المواد التالية (١٣، ١٥، ٤٤، ٥٢، ٦٥، ٦٧، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ٨٣) .

مشروع

الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة

○○○○

لما كانت الدول العربية في سعيها وراء تحقيق الوحدة الشاملة حريصة على ان تجعل من الوطن العربي وحدة اجتماعية واقتصادية متكاملة .

ولما كان ضمان حرية تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي حافزا للنشاط الاقتصادي وعونا على تحقيق العمالة الكاملة .

وتطبيقا للمادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية بشأن تعاون الدول العربية الاعضاء في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

وتنفيذا للتوصيات التي اصدرها مؤتمر وزراء العمل العرب في دورتيه الاولى والثانية بشأن تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي .

فإن الاطراف المتعاقدة قد اتفقت على ما يأتي :

مادة ١

تعهد الاطراف المتعاقدة بتسهيل تنقل الايدي العاملة فيما بينها ، ويعمل كل طرف على تبسيط الاجراءات الرسمية الخاصة بذلك .

مادة ٢

يحدد كل طرف من الاطراف المتعاقدة السلطات المختصة لديه بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية ، وتوكل هذه السلطات تنظيم تنقل الايدي العاملة والاشراف عليه ، على ان تتعاون في ذلك مع السلطات المقابلة في الاطراف الاخرى ، ولا يجوز اقتضاء اية رسوم او اجور عن الخدمات التي تقدمها السلطات المختصة تنفيذا لاحكام هذه الاتفاقية :

مادة ٣

تبادل الاطراف المتعاقدة جميع البيانات والمعلومات اللازمة لتيسير تنقل الايدي العاملة فيما بينها .

وتشمل هذه البيانات والمعلومات ، على الاخص ، ما يلي : -

(١) ظروف العمل وأحوال المعيشة .

(٢) الاحكام القانونية والاجراءات الادارية الخاصة بمغادرة العامل للدولة بقصد العمل في الخارج او دخوله اليها بقصد العمل بها ، وكذلك التسهيلات التي تقدمها في كلتا الحالتين .

(٣) الارتباطات الدولية الخاصة بتنقل الايدي العاملة .

(٤) عدد الايدي العاملة التي تطلبها الدولة او المتوفرة لديها ، موزعة بحسب المجموعات المهنية والمؤهلات والخبرات . وينبغي ان يتم تبادل هذه البيانات مرة في كل عام على الأقل .

مادة ٤

تعهد الاطراف المتعاقدة بأن تجعل الأولوية في التشغيل للعامل العرب وذلك بما يتفق وحاجات كل طرف .

مادة ٥

فما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية ، تعرف الاطراف المتعاقدة بالوثائق والمستندات والشهادات التي تصدرها السلطات المختصة في كل منها بشأن الحالة المدنية او القانونية ، وكذلك بالمؤهلات العلمية والمهنية .

مادة ٦

يتمتع العمال الذين ينتقلون للعمل وفقا لاحكام هذه الاتفاقية بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة التي ينتقلون للعمل بها . ويشمل ذلك على الاخص الاجور ، ساعات العمل ، الراحة الاسبوعية ، الاجازات بأجر ، التأمينات الاجتماعية ، الخدمات التعليمية والصحية .

مادة ٧

يحق للعامل الذين ينتقلون للعمل وفقا لاحكام هذه الاتفاقية ان يحولوا جزءا من اجورهم الى الدولة التي يتمتعون اليها ، ويحدد تشريع كل دولة من الدول الاطراف الحد الذي يسمح بتحويله .

وتتعهد الاطراف المتعاقدة بتسهيل وتبسيط الاجراءات الرسمية اللازمة لتحويل مدخرات كل عامل الى الدولة التي ينتمي اليها .

مادة ٨

يجوز لطرفين من الاطراف المتعاقدة ان يعقدا فيما بينهما اتفاقية ثنائية لتنظيم تنقل الايدي العاملة ، اذا اقتضت ذلك حركة انتقال العمال بينها .

ويكون نموذج الاتفاقية الثنائية الملحق بهذه الاتفاقية اساسا للاتفاق الذي يعقد بينهما في هذا الصدد .

كلنا من الشعب

مادة ٩

تقدم الأطراف المتعاقدة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية تقريراً سنوياً عن تطبيق احكام الاتفاقية ، وذلك بالشكل الذي يحدده مؤتمر وزراء العمل العرب .

مادة ١٠

يرسل كل طرف من الأطراف المتعاقدة صورة من التقرير الموضح بالمادة السابقة الى المنظمات الرئيسية لأصحاب الأعمال والعمال في الدولة .
وتبلغ الأطراف المتعاقدة الأمين العام لجامعة الدول العربية اية ملاحظات بشأن هذه التقارير تكون قد تلقتها من المنظمات المشار اليها .

مادة ١١

تقوم بفحص التقارير المقدمة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية طبقاً لنص المادة (٩) لجنة من الخبراء وعلى الأمين العام ان يضع تحت نظر اللجنة الملاحظات التي يتلقاها تنفيذاً لاحكام الفقرة الثانية من المادة ١٠ .

مادة ١٢

تتكون لجنة الخبراء من سبعة على الأقل يختارهم وزراء العمل من بين الذين ترشحهم الأطراف المتعاقدة والمشهود لهم بالخبرة في شئون العمل .

ويكون تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد اكثر من مرة .
وتنتخب لجنة الخبراء مقرراً من بين اعضائها لعرض نتائج مداولتها على وزراء العمل .
ويحدد مقرر اللجنة تواريخ انعقاد جلساتها .

مادة ١٣

يجوز في حالة الحرب او في حالة الطوارئ العامة التي تعلنها الدولة ان تتخذ اجراءات للاستثناء من الالتزامات المنصوص عليها بهذه الاتفاقية في اضييق الحدود التي تستلزمها الحالة وبشرط ان لا تتعارض هذه الاجراءات مع قواعد القانون الدولي العام .

وعلى كل طرف متعاقد مارس الاستثناء ان يحيط الأمين العام لجامعة الدول العربية في فترة معقولة بالاجراءات التي اتخذها والاسباب التي دفعت اليها ، كما يجب عليه ايضاً ان يخطر الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتاريخ الذي تنتهي فيه هذه الاجراءات وتعود فيه احكام هذه الاتفاقية الى التطبيق التام .

ويبلغ الأمين العام لجامعة الدول العربية باقي الاطراف المتعاقدة جميع الاخطارات التي تصاله طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة .

مادة ١٤

لأغراض احكام هذه الاتفاقية احكام التشريع الخاص بكل دولة والمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية النافذة او التي تنفذ فيها بعد اذ كانت أكثر مزية بالنسبة للأفراد المستفيدين .

مادة ١٥

تصدق الدول العربية الاطراف على هذه الاتفاقية وتودع وثائق التصديق في الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الى الدول العربية الاخرى الاطراف فيها .

وتسري هذه الاتفاقية بعد مرور شهر من تاريخ ايداع وثائق التصديق عليها من دولتين .

ويجوز للدول العربية التي لم توقع على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باخطار تبلغه الى الأمين العام لجامعة الدول العربية بقبولها الالتزامات المترتبة على احكامها .

مادة ١٦

يجوز لكل طرف من اطراف هذه الاتفاقية ان يقترح اية تعديلات عليها باخطار يوجه الى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يقوم بتبليغ هذه المقترحات الى باقي الأطراف .

ولا يعتبر التعديل نافذا الا بعد مرور ثلاثين يوماً من ابلاغ جميع الاطراف الامم العام لجامعة الدول العربية بموافقتهم عليه .

مادة ١٧

لا يجوز لأي طرف من الأطراف المتعاقدة ان ينسحب من هذه الاتفاقية الا بعد مرور خمسة اعوام من تاريخ سريانها . ويكون الانسحاب باخطار يرسل الى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يتخذ الاجراءات لأبلاغ ذلك الى باقي الأطراف ويكون الانسحاب نافذاً بعد سنة من تاريخ تبليغ الانسحاب ولا يؤثر هذا الانسحاب على صحة الاتفاقية فيما يتعلق بباقي الاطراف بشرط الا يقل العدد الباقي عن اثنين .

والثبات لما تقدم وقع المندوبون المفوضون :

ملحق

نموذج اتفاقية عربية ثنائية

بشأن نقل الايدي العاملة

○○○○

مادة (١)

يتعهد الطرفان بتشجيع وتنشيط نقل الايدي العاملة فيما بينهما وفقاً لاحتياجات وانظمة كل منهما .

مادة (٢)

يتخذ الطرفان جميع الخطوات الضرورية لتبسيط وتسهيل وتعجيل الاجراءات الرسمية الخاصة بنقل الايدي العاملة فيما بينهما .

مادة (٣)

يحدد كل من الطرفين السلطات التي تختص بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وتولى هذه السلطات تنظيم تنقل الايدي العاملة فيما بينهما والاشراف عليها .

مادة (٤)

يتبادل الطرفان جميع البيانات والمعلومات اللازمة لتيسير تنقل الايدي العاملة فيما بينهما . وتشمل البيانات والمعلومات المشار اليها ، على الاخص ما يلي :-

- ١ - ظروف العمل واحوال المعيشة ، لاسيما مستوى الاسعار ، والحد الأدنى للأجور ونظام التأمينات الاجتماعية وامكانيات السكن .
- ٢ - الاحكام القانونية والاجراءات الادارية الخاصة بمغادرة العامل للدولة بقصد العمل في الخارج او دخوله بقصد العمل بها ، وكذلك التسهيلات التي تقدمها في كلتا الحالتين .
- ٣ - التسهيلات المتوافرة لمن يغادرون الدولة بقصد العمل في الخارج ، ولمن يدخلونها بقصد العمل ، وينبغي توفير البيانات المشار اليها بصفة دورية .

مادة ٥

ينبغي ان تتجمع لدى السلطات المختصة في كل من الدولتين جميع العروض والطلبات الخاصة بالاستخدام في الدولة الاخرى ، ويتبادل الطرفان ما يتجمع لسيما في هذا الشأن في اقرب فرصة ممكنة بغية العمل على الاستجابة للعروض والطلبات المقدمة من الطرف الآخر .

مادة ٦

يجوز لأصحاب الأعمال في كل من الدولتين ان يباشروا ، سواء بأنفسهم او عن طريق وكلاء لهم عملية اختيار العمال من الدولة الأخرى . ويشترط في جميع الاحوال عدم اقتضاء أية أجور او رسوم من العمال المتقدمين ، وان يجري اختيار العمال تحت اشراف السلطات المختصة .

مادة ٧

يجوز لأصحاب الأعمال في كل من الدولتين ان يقدموا بطلب استخدام عمال معينين بأسمائهم من النولة الاخرى ، استنادا الى ما لديهم من معرفة خاصة هؤلاء العمال .

مادة ٨

فما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية ، يعترف الطرفان بالوثائق التي تصدرها كل من الدولتين في شأن الحالة المدنية او القانونية ، وكذلك بالمؤهلات العلمية والمهنية .

مادة ٩

ينبغي ان يبرم عقد عمل كتابي لكل عامل ينتقل للعمل فيما بين الدولتين وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ، ويكون العقد من ثلاث صورا يحتفظ صاحب العمل باحداها وتسلم الثانية للعامل ، وتودع الثالثة لدى السلطات المختصة في الدولة التي ينتمي اليها العامل .

ويحدد العقد المبرم شروط الاستخدام وظروفه . ويشتمل العقد بصفة خاصة على البيانات التالية : اسم العامل ، تاريخ وجهة الميلاد ، محل اقامته ، حالته المدنية (العائلية) وأهليته القانونية ، نوع العمل ، مكان تأديته ، الاجر والاستقطاعات التي تخص منه ، مدة العقد وشروط تجديده او فسخه ، نفقات سفر وعودة افراد اسرة العامل .

مادة ١٠

يتحمل صاحب العمل الذي ينقل عمالا وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية جميع مصاريف سفر هؤلاء العمال من الدولة التي يقيمون بها الى الدولة التي سيعملون فيها ، وكذلك مصاريف العودة . ويجوز اعفاء صاحب العمل من تحمل مصاريف عودة العامل في حالة استقالته قبل انتهاء السنة الاولى من التعاقد ، اوفي حالة ارتكابه خطأ يستوجب فصله من العمل بمقتضى القانون .

مادة ١١

يتمتع العمال الذين ينتقلون للعمل وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة التي ينتقلون للعمل بها . ويشمل ذلك على الاخص ساعات العمل ، الراحة الاسبوعية ، الاجازات باجر ، التأمينات الاجتماعية ، الخدمات التعليمية والصحية .

هكذا من المأهول

مادة ١٢

يعمل الطرفان على ضمان توفير الاسكان الصحي المناسب لجميع العمال الذين ينتقلون للعمل فيما بينهما وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

مادة ١٣

يجوز للعمال الذين ينتقلون للعمل فيما بين الدولتين وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية ان يتقدموا بطلب اصطحاب عائلاتهم او التحاقها بهم . وتقدم الطلبات الى السلطات المختصة في كلتا الدولتين مشفوعة ببيان امكانيات المعيشة لافراد عائلة العامل في الدولة التي يسافر للعمل بها .

مادة ١٤

ينحى للعمال الذين ينتقلون للعمل فيما بين الدولتين وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية ان يحولوا جزءاً من اجورهم الى الدولة التي يتمتعون بها . ويحدد تشريع كل دولة من الدول الاطراف الحد الذي يسمح بتحويله . ويتعهد الطرفان بتسهيل وتبسيط الاجراءات الرسمية اللازمة لتحويل مدخرات العمال الى الدولة التي يتمتعون اليها .

مادة ١٥

يتمتع العمال الذين ينتقلون للعمل فيما بين الدولتين وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية بجميع التسهيلات الجمركية اللازمة . ولا يجوز فرض اية رسوم جمركية على الامتعة الشخصية الخاصة بهؤلاء العمال او عائلاتهم ، ولا على ادوات العمل الخاصة بهم والتي ظلت في حوزتهم مدة كافية .

مادة ١٦

يتعاون الطرفان في اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوع اية اعباء ضريبية مزدوجة على عاتق العمال الذين ينتقلون للعمل فيما بين الدولتين وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

مادة ١٧

تتشأ لجنة مشتركة للاشراف على تطبيق هذه الاتفاقية ، تضم ممثلين عن كل طرف . وتختص اللجنة المذكورة بما يأتي :-

- (١) متابعة تنفيذ احكام الاتفاقية .
- (٢) تليل اية صعوبات قد تطرأ اثناء سريان الاتفاقية .
- (٣) النظر في تعديل الاتفاقية عند الضرورة .

وتجتمع اللجنة المشار اليها في الزمان والمكان اللذين يحددهما الطرفان .

مادة ١٨

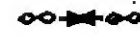
يجوز لكل طرف متعاقد ان يوفد بثة الى الطرف الآخر للاشراف على الاعمال المتعلقة بتنقل الادي العاملة فيما بين الدولتين ، وذلك بالشروط التي يتم الاتفاق عليها .

مادة ١٩

يتخذ الطرفان جميع الاجراءات التي تكفل استفادة العمال الذين انتقلوا للعمل فيما بين الدولتين قبل سريان هذه الاتفاقية بجميع الحقوق والمزايا المقررة فيها .

مشروع

اتفاقية عربية للتعاون في مجال الثقافة العمالية



مادة (١) تعمل كل دولة طرف في هذه الاتفاقية على الشاء جهاز للثقافة العمالية يتولى توعية وتدريب النقابيين على ان يكون هذا الجهاز مستقلاً له شخصيته الاعتبارية وميزانيته الخاصة .

ويجوز ان يتلقى هذا الجهاز المعونة المادية والفنية من الحكومات ، كما يجوز ان يكون مرتبطاً بالمنظمات العمالية .

مادة (٢) يجوز أن ينشئ هذا الجهاز فروعاً له في اقليم الدولة بغية نشر رسالته على اوسع نطاق ، كما يجوز له ان ينشئ معاهد متخصصة لتقديم مستويات اعلى من الدراسات العمالية .

مادة (٣) يعمل جهاز الثقافة العمالية على تحقيق الأهداف التالية .

- أ (اعداد العامل كواطن متعاون في مجتمع مترابط .
- ب (اعداد العامل لممارسة النشاط النقابي البناء بمختلف تخصصاته ومستوياته .
- ج (معاونة العامل على ان يقف نفسه ذاتياً بحز رغبته في الاستزادة من العلم .
- د (العمل على رفع مستوى مهارات العامل وكفائه الانتاجية عن طريق رفع مستواه الفكري واحاطته اولا باول بالمجازات التقدم العلمي .
- هـ (تعريف القادة النقابيين بالقضايا القومية العربية بالقدر الذي يمكنهم من شرح هذه القضايا في الاجتماعات العمالية الدولية وكسب تأييد الرأي العام العمالي ، الدولي لها .

مادة (٤) تراعي كل دولة طرف في اعدادها لبرامج الثقافة العمالية العناية بالكف والكيف معا بحيث تجري هذه البرامج في المجرى الألفي الخاص بتوعية القواعد العريضة من العمال وفي المجرى الرأسي الخاص بتدريب الكوادر العمالية في مختلف محلات التخصص النقابي على النحو الذي يكفل كفاية القيادة وتجديدها .

مادة ٥ - يجب ان يعتمد جهاز الثقافة العمالية في برامج على الوسائل التربوية والتعليمية الحديثة ولا يقتصر على القصول التقليدية للدراسة وذلك بمقد الندوات وتنظيم المناقشات العامة وتشجيع المسرح العمالي واستخدام الوسائل السمعية والبصرية واقامة معارض الفنون التشكيلية وما الى ذلك .

مادة ٦ - يجب العمل على تشجيع وتيسير تبادل الخبرات والمطبوعات بين اجهزة الثقافة العمالية في الدول العربية المختلفة بما في ذلك تبادل المحاضرين والدارسين وتنظيم الرحلات والخييمات الثقافية والتعاون بين هذه الاجهزة على تنظيم دورات مشتركة .

مادة ٧ - تعمل اجهزة الثقافة العمالية في مختلف الدول الاطراف على تنظيم دورات واقامات النقابيين من ابناء الدول الاخرى وخاصة الافريقية والاسيوية على ان تحشد لها كل الامكانيات الكفيلة بنجاحها في تحقيق اهدافها متعاونة في ذلك مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وجامعة الدول العربية .

هكذا من المأهول

مادة ٨ - تقوم حكومات الدول الاطراف والامانة العامة لجامعة الدول العربية بتقديم كل التيسيرات والمعونات لانتاج هذه الدورات اللقاءات لما لها من اثر كبير في شرح القضايا العربية ومواجهة الدعاية الصهيونية.

مادة ٩ - تنشئ منظمة العمل العربية عند قيامها جهازاً خاصاً للثقافة العمالية متعاونة في ذلك مع الاتحاد الدولي لثقافات العمال العرب. والى حين قيام المنظمة تتولى ادارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالامانة العامة لجامعة الدول العربية مهمة هذا الجهاز المنصوص عليه في المواد التالية.

مادة ١٠ - يتولى هذا الجهاز مهمة التنسيق والربط بين اجهزة الثقافة العمالية في الدول العربية وتقديم العون المادي والفني لها، وتزويدها باحدث الابتكارات والتطورات في ميدان التثقيف العمالي.

مادة ١١ - يقوم هذا الجهاز بمهمة الاتصال باجهزة الثقافة العمالية على المستوى الدولي وخاصة هيئة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو).

مادة ١٢ - يجوز لهذا الجهاز انشاء معاهد اقليمية للتربية العمالية لاعداد القائمين بامر التثقيف العمالي في الدول العربية من مثقفين ومحاضرين ومشرفين.

مادة (١٣) أ - تصدق الدول العربية الاطراف على هذه الاتفاقية وتودع وثائق التصديق في الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بابلداع وثيقة التصديق وتبلغه الى الدول العربية الأخرى.

ب - يعمل بهذه الاتفاقية بعد مرور شهرين من تاريخ ايداع وثيقة التصديق او الانضمام من ثلاث دول على الأقل ج - يجوز للدول العربية التي لم توقع على هذه الاتفاقية أن تنضم اليها باخطار تبلغه الى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغه الى باقي الدول الأطراف.

مادة (١٤) يجوز لكل طرف من أطراف هذه الاتفاقية ان يقترح تعديلها باخطار يوجه الى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يقوم بتبليغ هذه المقترحات الى باقي الأطراف.

ولا يعتبر التعديل نافذاً الا بعد مرور شهر من ابلاغ جميع الاطراف ، الأمين لجامعة الدول العربية بموافقتهم على التعديل.

واثباتا لما تقدم وقع المندوبون المفوضون .

مشروع

اتفاقية مستويات العمل

—•—•—•—

الديباجة

لما كانت التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول العربية يمثلان مسألة أساسية عاجلة تأتي في المرتبة الأولى من اهداف هذه الدول .

ولما كان العمل يعتبر عاملاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولما كانت مراعاة الدولة للمبادئ الانسانية للعمل هي المنطلق على الطريق الى تحسين احوال العمل داخل الوطن العربي .

ونظراً لأن من المرغوب فيه تقرير بعض المستويات الاساسية المتعارف عليها دولياً في تشريعات العمل في الدول العربية مع التبرؤ بها الى مرتبة افضل لبلوغ الاهداف سالفة الذكر .

وتحقيقاً للمادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية بشأن تعاون الدول المشتركة فيها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . ومسايرة لما اتجهت اليه المادة الرابعة من الميثاق العربي للعمل الذي وافق عليه المؤتمر الأول لوزراء العمل العرب واقره مجلس جامعة الدول العربية بشأن العمل على بلوغ مستويات متماثلة في تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية فان الاطراف المتعاقدة تقرر مدفوعة بشعور العدالة الانسانية والغيرة القومية الموافقة على الاتفاقية الآتي نصها :

(الجزء الأول)

الاحكام العامة بشأن مستويات العمل

مادة (١)

تقرر الاطراف المتعاقدة انها مرتبطة في حدود ما هو منصوص عليه بالجزء الثالث من هذه الاتفاقية بالالتزامات الناشئة عن المستويات الموضحة بالجزء الثاني والتي تقوم على اساس الحقوق والواجبات المتبادلة بين العمال واصحاب الاعمال وعلى اقامة علاقات العمل على اساس متكافئ مع مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ومقتضيات العدالة والصالح العام للمجتمع .

مادة (٢)

تعني مستويات العمل كما هو وارد بالجزء الثاني من هذه الاتفاقية بالتنمية الاجتماعية بما يحقق رعاية العمال ومعاونتهم على سد حاجاتهم والمساهمة في النهوض بأحوالهم من جميع النواحي .

كل من الأشمل

ويجب اعتبار هذه المستويات بمثابة حد أدنى بحيث لا تؤثر فيما تقوم به إحدى الدول المتعاقدة من تطبيق مستويات أعلى أو تحول دون إصدار قوانين تتضمن مستويات أكثر سخاء .

كما لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر هذه المستويات أو تطبيق بحيث تقلل من الرعاية التي ينص عليها تشريع العمل المعمول به في أي دولة طرف في هذه الاتفاقية .

مادة (٣)

تعني مستويات العمل بالتنمية الاقتصادية وذلك بتحقيق الوسائل المؤدية إليها كزيادة كفاية القوى العاملة وربط الاجور بالانتاج وتشجيع استخدام الاساليب العملية والفنية لزيادة الكفاية الانتاجية .

مادة (٤)

لكل مواطن قادر حق العمل المنتج الذي يمكنه من ان يكسب عيشه وان يحيا حياة كريمة . وعلى الدولة تهيئة فرص العمل بقدر الامكان .

مادة (٥)

يراعى في قانون العمل شموله لجميع فئات العمال بقدر الامكان تعميماً لأفادة كل عامل بما يكفله القانون من حماية ورعاية.

مادة (٦)

يجب ان يتضمن قانون العمل على الاخص الموضوعات الاساسية :

الاعداد المهني للعمال - تنظيم تشغيل العمال - الهجرة للعمل - عقد العمل الفردي - الاجور - ساعات العمل - الاجازات - الرعاية الصحية للعمال ووقايتهم من اخطار العمل - تشغيل الاحداث - تشغيل النساء - الرعاية الاجتماعية - التعاون بين الادارة والعمال - نقابة العمال ومنظمات اصحاب العمل عقود العمل المشتركة - تسوية منازعات العمل - التفتيش - محاكم العمل .

مادة (٧)

يجب ان تضمن تشريعات العمل حرية العمل وتحريم السخرة بما يكفل حق الافراد في الاختيار الحر للعمل وفي تغييره . وينظم تشريع كل دولة الشروط الخاصة بممارسة هذا الحق .

مادة (٨)

أ) يجب ان تكون الحماية التي تقررها مستويات العمل واحدة وألا تنطوي على أي تفرق بين العمال كالتفريق بسبب الجنس أو الاصل العنصري أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي .

ب) ينظم تشريع كل دولة تشغيل العمال الذين هم من مواطني الدول والبلاد العربية .

ج) تعمل كل دولة بقدر الامكان على ان تضمن تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية ما يكفل استفادة العمال المشار اليهم في الفقرة « ب » من جميع المزايا والحقوق المنصوص عليها في هذه التشريعات .

مادة (٩)

يجب ان تنص تشريعات العمل على اعتبار مستويات العمل من النظام العام ويعتبر باطلا أي شرط في عقد العمل يخالفها ولا يسري هذا الحكم اذا كان الشرط أكثر فائدة للعامل .

مادة (١٠)

أ) يجب العمل على أن يجمع تشريعات العمل قانون واحد يحقق التناسق بينها ويؤدي الى سرعة الرجوع اليها وتسهيل تطبيقها .

ب) ويجوز استثناءاً مما تقدم أفراد قوانين لبعض الفئات التي تختلف ظروف عملها اختلافاً كلياً عن باقي فئات العاملين الخاضعين لاحكام القانون المشار اليه في الفقرة (أ) .

ج) يجب إصدار قانون مستقل للتأمينات الاجتماعية يضم جميع الاحكام المتعلقة بها وتكون له ذاتيته وقواعده الخاصة به .

الجزء الثاني

مستويات العمل

الاعداد المهني للعمال

مادة (١١)

يجب ان يحكم تدريب المتدرجين عقد تدرج كتابي .

مادة (١٢)

يجب ان يوضع للتدريب مستويات معينة وأن تكفل خدمات التدريب للمتدرجين تدريباً مناسباً على المهنة .

مادة (١٣)

يجب تشكيل لجان ثلاثية لتنظيم كل من التدرج والتدريب تقوم بتعيين المهن التي تستلزم ذلك وتحديد درجات الالتحاق ومدة التدرج والتدريب وشروطها وحقوق وواجبات كل من اصحاب العمل والمتدربين والمتدرجين بما في ذلك تحديد الاجر المناسب .

مادة (١٤)

ينظم تشريع كل دولة الاحكام الخاصة بالتدريب ويحدد حجم المنشآت التي تلزم بتدريب العاملين بها . وعلى هذه المنشآت وضع البرامج الخاصة بالتدريب المناسب لكل فئة في حدود أحكام هذا التشريع .

مادة (١٥)

تقدم كل دولة خدمات التأهيل المهني للعمال المعجزة لتمكين العاجز من استعادة قدرته على مباشرة عمله الاصيل أو اداء عمل آخر مناسب لحالته .

هكذا من العمل

تشغيل وانتقال العمال

مادة (١٦)

يجب انشاء مكاتب تشغيل مجانية محلية واذا اقتضى الحال مكاتب اقليمية بالعدد الكافي لتوفير الخدمة لكل المناطق الجغرافية للبلد وتوزع مراكزها بحيث يسهل على اصحاب الاعمال والعمال الاتصال بها . ويجدد تشريع كل دولة اختصاصات هذه المكاتب ونظام العمال بها بشكل يضمن حسن خدمتها للعمال .

مادة (١٧)

تتخذ الترتيبات اللازمة لتكوين لجان ثلاثية استشارية على مستوى الدولة وعلى المستويين الاقليمي والمحلي لتنظيم سوق العمل ويجدد تشريع كل دولة اختصاصات هذه اللجان .

ويجب تعيين مندوبي اصحاب الاعمال والعمال بالتساوي في هذه اللجان بعد استشارة المنظمات الممثلة لاصحاب الاعمال والعمال حينما وجدت . وذلك وفقا للشروط التي يحددها تشريع كل دولة .

مادة (١٨)

يجب اعداد احصائيات خاصة بالبطالة والتشغيل كما يجب العمل باستمرار على رفع مستوى هذا النوع من الاحصائيات . كما ونوعاً . بحيث يعتمد عليها في التخطيط للقوي العاملة .

مادة (١٩)

تلتزم المنشآت الكبيرة بتخصيص نسبة مئوية من عدد العاملين بها العمال العجزة المؤهلين مهنياً ويجدد تشريع كل دولة حجم هذه المنشآت من حيث عدد العمال والنسبة المئوية منهم التي تلتزم بتشغيلهم .

ويتمتع العاجزون المؤهلون مهنياً الذين يتم تشغيلهم بجميع الحقوق المقررة للعمال الآخرين وفقاً لقوانين العمل .

عقد العمل الفردي

١ - اثبات العقد

مادة (٢٠)

يراعى بقدر الامكان أن يحرر عقد العمل كتابة وأن يتضمن البيانات التي تحدد حقوق وواجبات الطرفين . وللعمال الحق في اللجوء الى كافة طرق الاثبات .

مادة (٢١)

يجب ان تمتشى شروط عقد العمل مع الاحكام التي تنص عليها القوانين والتي يجب أن تهدف الى الحماية الكافية للعمال .

مادة (٢٢)

يجدد تشريع كل دولة مدة قصوى لعقد الاختبار ولا يجوز تعيين العامل تحت الاختبار اكثر من مرة واحدة عند صاحب عمل واحد .

مادة (٢٣)

يجوز ابرام عقد العمل لمدة محددة او غير محددة . فاذا كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر العقد مجدداً لمدة غير محددة .

مادة (٢٤)

لا يجوز ابرام عقد عمل لمدة الحياة ويجدد تشريع كل دولة الحد الاقصى لمدة العقد التي يمكن النص عليها صراحة او ضمناً في عقد العمل .

ب - تنظيم العمل وتأديب العمال

مادة (٢٥)

تضع كل منشأة لائحة لتنظيم العمل والجزاءات ويحدد التشريع المنشآت التي تلتزم بوضع هذه اللائحة ومحتوياتها واعلامها للعمال واطار الجهات المختصة بها ومدى حقها في الاعتراض عليها اذا كانت تتضمن ما يخالف احكام القانون او يحس حقوق العمال .

مادة (٢٦)

ينظم التشريع انواع وحدود الجزاءات التأديبية والضمانات التي تكفل حماية العامل في شأنها كسلطة توقيع الجزاء وتحقيق الاتهام وضمان حرية الدفاع وتعلق المخالفة بالعمل ووحدة العقوبة وتنفيذ الجزاء : وما الى ذلك .

مادة (٢٧)

اذا كان العقد غير محدد المدة جاز لكل من الطرفين انهاءه بعد اعلان الطرف الآخر كتابة . ويجدد تشريع كل دولة المهلة اللازمة لانهاء العقد .

مادة (٢٨)

يجدد تشريع كل دولة الحالات التي تجيز لصاحب العمل انهاء عقد العمل وكذا الحالات التي تميز العامل ان يطلب اعفاءه من الخدمة .

مادة (٢٩)

للعامل الذي يرى انه فصل بدون مبرر الحق في معارضة قرار فصله خلال مدة معقولة وبمساعدة من يمثلها اذا طلب ذلك امام هيئة حماية كلجنة او محكمة او غيرها .

وتحول هذه الهيئات حق فحص السبب الذي استند اليه قرار الفصل وكذا كافة الظروف المتصلة بالحالة وحق اصدار قرار عن مدى مشروعية الفصل .

هكذا من العمل

مادة (٣٠)

إذا فسخ العقد بلا مبرر كان للطرف الذي اصابه ضرر من هذا الفسخ الحق في تعويض تقدره المحكمة مع مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري بعد تحقيق ظروف الفسخ .

مادة (٣١)

يكون للعامل عند انتهاء علاقة العمل الحق في الحصول على شهادة من صاحب العمل تبين تاريخ التحاقه بالعمل وتاريخ انتهاء خدمته ونوع او انواع الاعمال التي مارسها ولا تتضمن هذه الشهادة اي بيانات في غير صالح العامل .

مادة (٣٢)

أ- يجب توفير بعض صور الحماية لدخول العامل الذي تنتهي خدمته ويجوز ان يتضمن ذلك تأميناً ضد البطالة او صوراً اخرى للضمان الاجتماعي او مكافأة نهاية الخدمة او تقديم اي نوع من انواع المزايا طبقاً لقوانين ولوائح كل دولة ب- وتسري الحماية المقررة للاجور على المبالغ التي تستحق للعامل عند انتهاء خدمته .

مادة (٣٣)

يحدد تشريع كل دولة المقصود بالخطأ الفادح الذي يحول انهاء العقد وفي هذه الحالة لا يكون ثمة مقتضى لمدة الاخطار والتعويض عنها .

الاجور

مادة (٣٤)

تضع كل دولة انظمة لتحديد حد ادنى للاجور يضمن سد حاجات العمال الاساسية ويراعى في هذا التحديد الاختلافات القائمة بين مختلف الصناعات والمناطق .

مادة (٣٥)

تشكل لجان مشتركة في كل منطقة لاقتراح تحديد الحد الأدنى للاجور وذلك على فترات دورية وتضم اللجنة ممثلين عن العمال واصحاب الاعمال ومندوبين عن الجهات الادارية المختصة .

مادة (٣٦)

لا يجوز الحجز على الأجر او التنازل عنه الا في اضيق الحدود .

ويحدد تشريع كل دولة نسبة الأجر التي يجوز الحجز عليها او الزول عنها للديون او المبالغ المستحقة للغير، ويحدد هذه الحدود بنسب تصاعدية وبحسب نوع الدين الذي يتم الحجز من اجله .

مادة (٣٧)

لا يجوز لصاحب العمل الاستقطاع من اجور العامل الا بالشروط والحدود التي ينص عليها تشريع كل دولة .

مادة (٣٨)

اجر العامل دين ممتاز على صاحب العمل وله الاولوية بين سائر الديون الممتازة .

مادة (٣٩)

ينظم تشريع كل دولة الطريقة التي يضمن بها العامل التعرف على تفاصيل حساب اجره والتأكد من دقة هذا الحساب .

مادة (٤٠)

لا يجوز أن تتجاوز الفترات بين مواعيد دفع الاجر حداً أقصى يحدده التشريع .

مادة (٤١)

يحدد التشريع الحالات التي يترتب عليها وقف عقد العمل أو إيقاف العمال ونسبة الاجر التي تصرف له عنها .

مادة (٤٢)

تمنح المرأة العاملة الاجر المماثل لاجر الرجل وذلك عند تماثل العمل .

مادة (٤٣)

يجوز ربط الاجر بالانتاج على أساس حصول العامل على الحد الأدنى للاجر فإذا زاد انتاجه على معدل الانتاج المقرر منحه اجراً اضافياً عن هذا الانتاج الزائد بشرط ان لا يترتب على ذلك ، ارهاق العامل بدنياً او عقلياً . كما يجوز وضع نظام للمكافآت التشجيعية لحوث العاملين الذين يؤدون خدمات ممتازة تعود على المنشأة بالفائدة .

مادة (٤٤)

يجوز ان يلزم التشريع المنشآت التي يحددها بتوزيع نسبة من الارباح أو منح سنوية على العاملين في نهاية كل عام وذلك في حالة تحقيق الارباح او الاهداف مع مراعاة كفاءة العامل وانتاجه خلال العام .

ساعات العمل

مادة (٤٥)

يحدد تشريع كل دولة ساعات العمل بحيث لا تزيد عن ثماني ساعات يومياً أو ٤٨ ساعة أسبوعياً تتخللها فترة او فترات لا تقل عن ساعة .

وتعمل الاطراف المتعاقدة على تخفيض ساعات العمل بصفة تدريجية طالما زادت الانتاجية وساعدت على هذا التخفيض العوامل الاخرى المؤدية لذلك .

مادة (٤٦)

في الاعمال المرهقة او الخطرة او الضارة التي يحددها تشريع كل دولة ، تخفض ساعات العمل اليومي ساعة واحدة .

هكذا من الله على

هذا من العمل

مادة (٤٧)

يمنح العامل راحة أسبوعية لا تقل عن ٢٤ ساعة متوالية على أن تتفق بقدر الامكان مع الاجازة الاسبوعية طبقا لما يتناسب مع ظروف كل بلد وثقافتها وشعائرها الدينية .
ويجوز في الاعمال الواقعة في المناطق البعيدة عن العمران تجميع الراحة الاسبوعية ومنحها مرة واحدة كل شهر.

مادة (٤٨)

يجوز تشغيل العمال ساعات اضافية او أثناء الراحة الاسبوعية في الحالات وبالشروط التي يقرها التشريع على ألا تتجاوز ساعات العمل اليومي في مجموعها عشر ساعات في اليوم او ستين ساعة في الاسبوع .
ويعطى العمال عن ساعات عملهم الاضافي اجورا تزيد عن اجورهم في ساعات العمل العادية ويحدد تشريع كل دولة نسبة هذه الزيادة .

مادة (٤٩)

يجوز ان يتضمن تشريع كل دولة استثناء بعض الاعمال من الاحكام الخاصة بساعات العمل للاعتبارات المتعلقة بطبيعة هذه الأعمال .

مادة (٥٠)

يجب ان يمنح العامل اجازة سنوية مدفوعة لا تقل عن اربعة عشر يوما عن كل سنة كاملة ويجوز زيادتها بزيادة قيمة الخدمة وكذلك بالنسبة الى العاملين في الصناعات الخطرة او المصرة بالصحة والمناطق البعيدة عن العمران . كما يجوز تجزئة الاجازة السنوية وفقا لمقتضيات العمل على ان يحصل العامل على ستة ايام متتالية منها على الاقل ولا يجوز تاجيل ما زاد على ستة ايام الا بناء على طلب العامل ولسته تأليه فقط .

مادة (٥١)

لا يجوز للعامل التنازل عن الاجازة السنوية مقابل الحصول على اجر عنها .
وللعامل في حالة انتهاء علاقة عمله الحصول على الاجر المقابل لمدة الاجازة المستحقة له .

مادة (٥٢)

يمنح العامل اجازة مدفوعة في الاعياد الدينية والقومية التي يحددها التشريع .
ويجوز في بعض المنشآت التي تحددها القوانين المحلية تشغيل العامل في هذه الايام مع منحه زيادة في الاجر يحددها القانون او يحصل على ايام اخرى عوضا عنها .

المحافظة على صحة العمال ووقايتهم من اخطار العمل

مادة (٥٣)

يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الاضرار الصحية واخطار العمل والآلات ويحدد تشريع كل دولة الاحكام اللازمة لتنظيم هذه الاحتياطات .

مادة (٥٤)

يجب عند التعيين اجراء الكشف الطبي الدقيق على العمال المشتغلين في مهن تتضمن بطبيعتها اخطار تهدد صحة العامل كما يجب اجراء الكشف الطبي الدوري عليهم .

مادة (٥٥)

يجب اخطار السلطات عن حالات اصابات العمل او امراض المهنة وعن الحالات المشتبه فيها حسب الاحوال .

مادة (٥٦)

يجب في المنشآت الكبيرة الحجم تنظيم الخدمات الطبية سواء داخل المنشآت او خارجها كقسم مستقر او كخدمة مشتركة بين عدة منشآت للقيام بحماية العمال من المخاطر الصحية الناشئة عن العمل والمحافظة على صحتهم البدنية والعقلية .
ويحدد تشريع كل دولة المنشآت التي تخضع لهذا الالتزام .

حماية الاحداث

مادة (٥٧)

يحدد تشريع كل دولة الاعمال التي لا يجوز تشغيل الاحداث فيها من الجنسين قبل بلوغهم سن الثانية عشرة من العمر . ولا يجوز تشغيل الاحداث في الاعمال الصناعية قبل من الخامسة عشرة وذلك قيا عدا المتدرجين منهم .

مادة (٥٨)

لا يجوز تشغيل الاحداث قبل السابعة عشرة في الصناعات الخطرة او الضارة بالصحة التي تحددها التشريعات والقرارات والوائح داخل كل دولة .

مادة (٥٩)

لا يجوز ان تزيد ساعات العمل اليومي للاحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة عن ست ساعات تتخللها فترة او اكثر للراحة لا تقل مدتها عن ساعة وبحيث لا يعمل الحدث اكثر من اربع ساعات متوالية .

مادة (٦٠)

يحق للاحداث الذين يعملون بمقتضى عقد التدرج الحصول على اجر عادل او منحة ملائمة أثناء فترة تدريبهم

مادة (٦١)

تعتبر ساعات العمل التي يمضيها الحدث في التدريب أثناء ساعات العمل العادية ضمن ساعات العمل .

مادة (٦٢)

لا يجوز تكليف الاحداث بأي عمل اضافي او تشغيلهم بالانتاج او أثناء الليل فيما عدا بعض الاعمال التي يحددها التشريع في كل دولة .

هذا من الأشغال

مادة (٦٣)

يجب اجراء الكشف الطبي على الاحداث قبل التحاقهم بأي عمل للتأكد من لياقتهم الطبية . كما يجب اعادة هذا الكشف عليهم في الفترات الدورية التي يحددها التشريع والقرارات واللوائح في كل دولة .

مادة (٦٤)

يمنح الاحداث دون السابعة عشر اجازة سنوية تزيد عن الاجازة السنوية التي تمنح للعمال البالغين ، ويحدد تشريع الدولة مقدار الاجازة السنوية الاضافية . ولا يجوز تجزئة او تأجيل الاجازة المقررة للاحداث .

حماية النساء العاملات

مادة (٦٥)

للمرأة العاملة الحق في الحصول على راحة قبل وبعد الوضع لمدة لا تقل عن سبعة اسابيع على ان لا تقل مدة اقطاعها بعد الوضع عن خمسة اسابيع مع منحها اجرا كاملا اثناء هذه الراحة يؤديه صاحب العمل او هيئة التأمينات الاجتماعية حسب الاحوال . بشرط ان تكون العاملة قد قضت لدى صاحب العمل ذاته ستة اشهر على الاقل .

مادة (٦٦)

يعتبر فصل العاملة خلال مدة تغيبها في اجازة الامومة ، فصلا تعسفيا ما لم يثبت اشتغالها في منشأة أخرى خلال هذه الاجازة .

مادة (٦٧)

تمنح الامهات اللواتي يرضعن اطفالهن فترات كافية للرضاعة يحددها تشريع كل دولة .

مادة (٦٨)

يحظر تشغيل النساء في أعمال المناجم تحت الأرض في جميع الاعمال الخطرة او المضرة بالصحة او للشاقة التي يحددها التشريع والقرارات او اللوائح الخاصة بكل دولة .

مادة (٦٩)

لا يجوز تشغيل النساء ليلا . وتحدد السلطات المختصة في كل دولة المقصود بالليل طبقا لما يتمشى مع جو وموقع وتقاليد كل بلد . ويستثنى من ذلك الاعمال التي يحددها التشريع والقرارات أو اللوائح في كل دولة .

مادة (٧٠)

يجب على صاحب العمل في المنشآت التي تعمل فيها نساء ان يوفر لهن مقاعد تأمينا لراحتهن اذا استدعت طبيعة العمل ذلك .

وفي المنشآت التي تستخدم عددا كبيرا من النساء تلزم المنشأة بمفردها أو بالتعاون مع المنشآت الأخرى بتهيئة دار للحضانة ويحدد تشريع كل دولة المنشآت التي تخضع لهذا الالتزام وكذلك شروط انشاء دار الحضانة ونظامها .

الرعاية الاجتماعية

مادة (٧١)

يحدد التشريع الخدمات الاجتماعية التي تلزم المنشأة بتوفيرها للعمال كالخدمات الصحية . والسكن والغذاء . والترفيه والرياضة ، والانتقال . كما يحدد المنشآت التي تخضع لهذا الالتزام وطريقة تمويله وفقسا لظروف كل منشأة وامكانياتها .

مادة (٧٢)

تقوم بادارة الخدمات الاجتماعية التي توفرها المنشأة لجان مشتركة تضمن مندوبين عن صاحب العمل والعمال .

التعاون بين الادارة والعمال

مادة (٧٣)

تنشأ لجان مشتركة على مستوى المنشأة من ممثلين للادارة والعمال تتولى اقتراح تنظيم شئون العمال ورفع الكفاية الانتاجية والتدرج والتدريب المهني وادارة الخدمات الاجتماعية وغير ذلك . ويحدد التشريع المنشآت التي تلزم بانشاء هذه اللجان .

مادة (٧٤)

يجب ان يهدف التشريع الى التدرج في تنظيم الاشتراك في الادارة من المرحلة التي تقتصر فيها على السلطة الاستشارية وعلى اختصاصها بتناول بعض الموضوعات الى مرحلة اتخاذ قرارات مازمة وتناول كافة الموضوعات التي تهم المنشأة . ويحدد التشريع شكل الاشتراك في الادارة وحدوده .

مادة (٧٥)

تنشأ لجان استشارية من ممثلين للحكومة ولاصحاب العمل والعمال على مستوى كل صناعة وعلى المستوى القومي لنظر المسائل الاقتصادية والاجتماعية المشتركة .

نقابات العمال ومنظمات اصحاب الاعمال

مادة (٧٦)

للعمال ان يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية والاسهام في زيادة الكفاية الانتاجية .

مادة (٧٧)

تقتصر اجراءات تكوين النقابة على ايداع اوراق تكوينها لدى السلطة المختصة ولا يجوز لهذه السلطة الاعتراض على اجراءات تكوين النقابة الا في حدود القانون .

مادة (٧٨)

يجب أن يتضمن التشريع واللوائح داخل كل دولة من الضمانات والقواعد ما يكفل انتفاع العمال على اختلاف مهنتهم وأعمالهم بنظام مناسب من الحماية ضد أي عمل أو إجراء يمس حريتهم في تكوين النقابات وممارستها مختلف أوجه نشاطها على أن تكفل هذه الحماية على الأخص :

- أ - عدم إخضاع تشغيل أي عامل أو استمراره في عمله لشرط عدم انتمائه لاية نقابة أو لشرط خروجه منها .
- ب - عدم فصل أي عامل أو الإضرار به بآية وسيلة كانت بسبب انتمائه الى نقابة أو بسبب اشتراكه في أي وجه من أوجه النشاط النقابي .

مادة (٧٩)

يجوز لنقابات العمال أن تكون فيما بينها اتحادات اقليمية او فرعية ويكون من حقها الاشتراك في الاتحادات الدولية في المسائل المتعلقة بالعمل .
وتخضع الاتحادات في انشائها وحلها لنفس الاجراءات التي تخضع لها النقابات .

مادة (٨٠)

لا يجوز حل النقابات الا بحكم قضائي او للأسباب التي تنص عليها انظمتها الأساسية .

مادة (٨١)

يجوز للقانون لأصحاب العمل الحق في تكوين منظمات لهم في كل صناعة وفي كل فرع من النشاط الاقتصادي لدراسة مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عنها وتمثيلهم امام مختلف الجهات .

مادة (٨٢)

يجوز لمنظمات أصحاب الأعمال أن تكون فيما بينها اتحادات اقليمية او نوعية وتخضع هذه الاتحادات في انشائها وحلها لنفس الاجراءات التي تخضع لها منظمات أصحاب الأعمال .

مادة (٨٣)

يجب أن ينص التشريع المنظم لنقابات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال في كل دولة على أن يكون من ضمن أغراضها إبداء الرأي في تشريعات العمل التي تعرض عليها في جميع المسائل التي تهم الطرفين .
ويجوز أن يحدد تشريع كل دولة المسائل التي يخطر على نقابات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال مزاولتها

مادة (٨٤)

يجب أن تكفل الحماية الكافية لنقابات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال ضد كل عمل من شأنه تدخل بعضها في شئون البعض الآخر . إما مباشرة أو بواسطة الوكلاء أو الأعضاء وذلك فيما يتعلق بتكوينها وإدارتها وممارسة نشاطها .

مادة (٨٥)

يعقد أصحاب الأعمال أو منظماتهم ونقابات العمال المختصة - لتحقيق استقرار علاقات العمل - اجتماعات للمفاوضة الجماعية في شروط العمل وتنظيمه على أساس احوال الصناعة وطبيعتها . وعليهم أن يحاولوا بقدر الامكان الوصول الى ابرام عقد عمل مشترك يحدد بدقة ووضوح حقوق والزامات طرفي هذا العقد .

مادة (٨٦)

ينظم تشريع كل دولة اجراءات ابرام وتسجيل عقود العمل المشتركة ونطاق سريانها وكيفية الانضمام اليها .

مادة (٨٧)

يجب أن ينص تشريع كل دولة على شروط تطبيق كل أو بعض أحكام عقد العمل المشترك على جميع أصحاب العمل والعمال الذين يضمهم ميدان التطبيق المهني والاقليمي لعقد العمل المشترك .

مادة (٨٨)

يجب أن تخضع المنازعات الناشئة عن تفسير عقد العمل المشترك لاجراءات خاصة بتسويتها عن طريق اتفاق الطرفين او عن طريق القضاء وقتا للطروقة الملائمة للاحوال الخاصة بكل دولة .

تسوية منازعات العمل

مادة (٨٩)

يجب أن يفرض تشريع كل دولة اللجوء في حل منازعات العمل الجماعية الى هيئات التوفيق التي تعمل على إنهاء النزاع عن طريق الصلح وتتكون هذه الهيئات من مندوبين عن السلطة العامة وعن أصحاب العمل والعمال . وتحدد القواعد التي تضمن تسوية النزاع في أقصر مدة .

مادة (٩٠)

يجب تكوين هيئات للتحكيم في منازعات العمل تعرض عليها الحالات التي تنصل بالرافق العامة او التي يتعين على الطرفين عرضها عليها او التي ترى السلطات عرضها عليها او التي يترتب على استمرارها معلقة الحاق الضرر بالصناعة أو العمال أو الأمن العام .

وتشكل هيئات التحكيم من ممثلين للسلطات العامة وأصحاب الأعمال والعمال من ذوي المستوى العالي في الدراسة والخبرة بشئون العمل والصناعة والقانون .

مادة (٩١)

يجب ضمان الحرية التامة للمندوبين العمال الذين ينوبون عن زملائهم لدى هيئات التوفيق والتحكيم بحيث لا يكون من شأن انابتهم العمل على عرقلة هذه الانابة او الاضرار بهم .

هكذا من الأعمال

مادة (٩٢)

تعطى محاضر الصلح التي تتم عن طريق هيئات التوفيق قوة الاحكام القضائية كما تكون لقرارات هيئات التحكيم قوة الاحكام النهائية .

مادة (٩٣)

ينظم القانون حق الاضراب والعطى في الحالات المترتبة على منازعات العمل بما يكفل حفظ النظام العام . وعلى الطرفين عند عرض النزاع على لجنة التوفيق او هيئة التحكيم او غيرها من هيئات تسوية المنازعات الجماعية الامتناع عن الاضراب او غلق المنشأة اثناء السير في اجراءات التوفيق والتحكيم .

ادارة العمل

مادة (٩٤)

تتشأ في جهاز كل دولة ادارة للعمل لتطبيق قوانين ولوائح العمل وتنفيذ سياسة الدولة في شئون العمل وفحصها وإيجاد الحلول لها . كما تعمل على تحسين احوال العمل وتحقيق فرص العمالة والسلام الاجتماعي . ويحدد التشريع اهدافها ونظامها .

مادة (٩٥)

تتشأ مكاتب فرعية للقيام باختصاصات الادارة المركزية للعمل في المناطق التي تستدعي انشاء مكاتب بها ويجب تفويض هذه المكاتب السلطة اللازمة حتى تتمكن من القيام بهذه الاختصاصات على خير وجه .

تفتيش العمل

مادة (٩٦)

ينظم التشريع تفتيش العمل واختصاصاته لغرض تطبيق احكام تشريعات العمل وعقود العمل المشتركة وللوائح بشأن شروط العمل وحماية العمال . وتزويد العمال واصحاب الأعمال بالمعلومات الفنية والارشادات بشأن تطبيقهم لاحكام تشريعات العمل .

مادة (٩٧)

تؤلف هيئة التفتيش من عدد كاف من الموظفين العموميين المؤهلين تأهيلا مهنييا مناسبيا ويجب ان تكفل لهم مراكزهم وشروط تشغيلهم الاستقرار في وظائفهم والبعد عن أية مؤثرات خارجية غير مشروعة .

مادة (٩٨)

تقوم مكاتب التفتيش بتقديم تقارير دورية عن نتائج نشاطها للجهة الادارية المختصة كما تبلغ هذه السلطات باوجه النقص التي لا تتناولها الاحكام التشريعية القائمة . وتنشر السلطة المركزية للتفتيش تقريرا سنويا عن أعمال إقسام التفتيش الخاضعة لرقابتها .

هكذا من الأشغال

محكم العمل

مادة (٩٩)

تتشأ محكم العمل تخصص بنظر منازعات العمل ويكون التقاضي امامها على درجتين ويحدد تشريع كل دولة كيفية تشكيلها ونظام العمل بها .

مادة (١٠٠)

تراعى البساطة في اجراءات دعاوى العمل وتنظر على وجه السرعة وبحق لطرفي الخصومة الحضور شخصيا أو اناة من يمثلها من المحامين .

(الجزء الثالث)

تطبيق الاتفاقية

(القسم الأول)

تعهدات الاطراف المتعاقدة

مادة (١٠١)

أ (يعتبر كل طرف من اطراف هذه الاتفاقية مرتبطا بالجزأين الاول والثالث ويعدد من المواد تبلغ احدى وخمسين مادة على الاقل يقع عليها اختياره من المواد الواردة بالجزء الثاني من الاتفاقية .
ب (يبلغ الطرف المتعاقد المواد التي يقع الاختيار عليها وفقا لاحكام الفقرة الأولى من هذه المادة الى الامين العام لجامعة الدول العربية في وقت ايداع مستند التصديق او الموافقة .

ج (لكل طرف في أي وقت لاحق ان يقرر بمقتضى تبليغ موجه الى الامين العام لجامعة الدول العربية اعتباره مرتبطا بأية مادة واردة بالجزء الثاني من الاتفاقية لم يكن قد اختارها بعد بمقتضى احكام الفقرة الأولى من هذه المادة . وتعتبر هذه التعهدات اللاحقة جزءا لا يتجزأ من التصديق او الموافقة ويكون لها نفس الاثر بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ التبليغ .

د (يحظر الامين العام لجامعة الدول العربية جميع الدول الموقعة بكل تبليغ يصله وقتا لاحكام هذه المادة

(القسم الثاني)

مراقبة تنفيذ الاتفاقية

التقارير الخاصة بالنصوص المختارة

مادة (١٠٢)

تقدم الاطراف المتعاقدة الى الامين العام لجامعة الدول العربية بالشكل الذي يحدده وزراء العمل في اجتماعهم طبقا لاحكام المادة ١١٧ من هذه الاتفاقية تقريرا سنويا عن تطبيق الاحكام التي تختارها من الجزء الثاني من هذه الاتفاقية :

التقارير الخاصة بالنصوص غير المختارة

مادة (١٠٣)

تقدم الاطراف المتعاقدة الى الامين العام لجامعة الدول العربية في فترات مناسبة وبناء على طلب وزراء العمل تقارير خاصة بنصوص الجزء الثاني من الاتفاقية التي لم يقع عليها اختيارها سواء وقت التصديق او الموافقة . او باخطار لاحق . ويحدد وزراء العمل في فترات منتظمة النصوص التي تطلب عنها هذه التقارير والشكل الذي يجب ان تكون عليه.

تبليغ صور التقارير

مادة (١٠٤)

أ - يوجه كل طرف من الاطراف المتعاقدة صورة من التقارير الموضحة بالمادتين الى المنظمات الرئيسية لاصحاب العمل والعمال في الدولة .
ب - تبلغ الاطراف المتعاقدة الامين العام لجامعة الدول العربية ايسة ملاحظات بشأن التقارير التي ابلغتها بها المنظمات المشار اليها .

فحص التقارير

مادة (١٠٥)

تقوم بفحص التقارير المقدمة الى الامين العام لجامعة الدول العربية طبقا لنص المادتين ١٠٢ و ١٠٣ لجنة خبراء تعرض عليها الملاحظات المبلغة للامين العام لجامعة الدول العربية طبقا للفقرة (ب) من المادة ١٠٤ .

لجنة الخبراء

مادة (١٠٦)

أ - تتكون لجنة الخبراء من سبعة على الاقل يختارهم وزراء العمل من الذين ترشحهم الاطراف المتعاقدة والمشهود لهم بالخبرة في شئون العمل .
ب - يختار اعضاء لجنة الخبراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد اكثر من مرة :

مادة (١٠٧)

تنتخب لجنة الخبراء مقرورا من بين اعضائها لعرض نتائج مداولاتها على وزراء العمل العرب . ويحدد مقرر اللجنة تواريخ انعقاد جلساتها .

اجتماع وزراء العمل

مادة (١٠٨)

أ - يعقد اجتماع وزراء العمل العرب مرة كل عام وتعرض عليه تقارير الاطراف المتعاقدة وتقرر لجنة الخبراء .
ب - يدعى لحضور هذا الاجتماع مندوبان يمثلان الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ومندوبان يمثلان الاتحاد الدولي لبقابات العمال العرب . بوصفهم مراقبين لهم حق المناقشة دون التصويت .
ج - يضع الوزراء تقريرا يتضمن توصياتهم ويعرض على مجلس جامعة الدول العربية لاتخاذ ما يراه بشأنها .

(القسم الثالث)

الاحكام النهائية

الاستثناءات في حالة الحرب والطوارئ العامة

مادة (١٠٩)

أ - يجوز في حالة الحرب او في حالة الطوارئ العامة التي تعلنها الدولة ان تتخذ اجراءات للاستثناء من الالتزامات المنصوص عليها بهذه الاتفاقية في اضييق الحدود التي تستلزمها الحالة وبشرط ان لا تتعارض هذه الاجراءات مع قواعد القانون الدولي العام .

ب - على كل طرف متعاقد مارس الاستثناء ان يحيط الامين العام لجامعة الدول العربية في فترة معقولة بالاجراءات التي اتخذها والاسباب التي دفعت اليها كما يجب عليه ايضا ان يخطر الامين العام لجامعة الدول العربية بالتاريخ الذي تنتهي فيه هذه الاجراءات وتعود فيه احكام هذه الاتفاقية الى التطبيق التام .

ج - يبلغ الامين العام لجامعة الدول العربية باقي الاطراف المتعاقدة جميع الاخطارات التي تصله طبقا للفقرة (ب) من هذه المادة .

قيود التنفيذ

مادة (١١٠)

لا يجوز عند وضع الحقوق والمبادئ الواردة بالجزء الاول موضع التنفيذ وعند ممارستها ممارسة فعلية بحسب ما ورد في الجزء الثاني ان تكون محلا لقيود او تحديدات لم ترد بالجزئين الاول والثاني فيما عدا القيود التي يفرضها القانون والتي تقتضيها المبادئ الديمقراطية لضمان حقوق وحرية الافراد او لحماية النظام العام او الامن العام او الصحة العامة او الاخلاق .
العلاقات بين الاتفاقية والقانون الداخلي والاتفاقية الدولية .

مادة (١١١)

لاتمس احكام هذه الاتفاقية احكام التشريع الخاص في كل دولة والمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية الثالثة او التي تنفذ فيها بعد اذا كانت اكثر ميزة بالنسبة للافراد المستفيدين .

التصديق على الاتفاقية

مادة (١١٢)

أ - تصدق الدول العربية الاطراف على هذه الاتفاقية وتودع وثائق التصديق في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضرا بايداع وثيقة بتصديق كل دولة وتبلغه الى الدول العربية الاخرى الاطراف فيها .

هكذا من المأهول

(ب) تسرى هذه الاتفاقية بعد مرور شهر من تاريخ ايداع وثائق التصديق عليها او انضمامها .

(ج) يجوز للدول العربية التي لم توقع على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باخطار تبلغه الى الامين العام لجامعة الدول العربية بقبولها الالتزامات المترتبة على احكامها .

التعديلات

مادة (١١٣)

يجوز لكل طرف من اطراف هذه الاتفاقية ان يقترح اي تعديلات عليها باخطار يوجه الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يقوم بتبليغ هذه المقترحات الى باقي الاطراف .

ولا يعتبر التعديل نافذا الا بعد مرور ثلاثين يوما من ابلاغ جميع الاطراف الامين العام لجامعة الدول العربية بموافقتهم عليه .

الانسحاب من الاتفاقية

مادة (١١٤)

أ - لا يجوز لأي طرف من الأطراف المتعاقدة ان ينسحب من هذه الاتفاقية الا بعد مرور خمسة اعوام من تاريخ سريانها . ويكون الانسحاب باخطار مرسل الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يتخذ الاجراءات لايلغ ذلك الى باقي الاطراف ويكون الانسحاب نافذا بعد سنة من تاريخ تبليغ الانسحاب ؛ ولا يؤثر هذا الانسحاب على صحة الاتفاقية فيما يتعلق بباقي الاطراف بشرط ان لا يقل العدد الباقى عن اثنين .

(ب) مع عدم الاخلال باحكام الفقرة (أ) من المادة ١٠١ مسن هذه الاتفاقية يجوز لكل طرف من الاطراف المتعاقدة وفقا للاحكام الواردة بالفقرة السابقة من هذه المادة ان ينسحب من اية مادة اختارها من الجزء الثاني من الاتفاقية ؛

والثبات لما تقدم وقع المندوبون المفوضون .

ملاحظات

ممثلي الدول على بعض مواد مشروع الاتفاقية

مادة ١٣

(أ) ابدى السيد ممثل لبنان ملاحظة على حكم هذه المادة موضحا صعوبة الاختصاص بتشكيل اللجان الثلاثة لتنظيم التدريب لتعلق هذا الامر بعدة وزارات في لبنان .

(ب) ابدى السيد ممثل العراق ملاحظة على تشكيل اللجان الثلاثية لتنظيم التدريب المهني اذ تتولاها وزارات متعددة وكذلك شركات مختلفة .

مادة ١٤

ابدى السيد ممثل لبنان ملاحظة فيما يتعلق بهذه المادة اذا ان تشريع اللجان لا يميز الزام المؤسسات للقيام بالتدريب الذي تتولاه الدولة بالاشتراك مع المؤسسات .

مادة ١٩

ابدى السيد ممثل لبنان ملاحظة فيما يتعلق بهذه المادة اذ لا يميز التشريع اللبناني التزام المنشأة الكبيرة بقبول نسبة من العمال المعجرة .

مادة ٢٣

ابدى السيد ممثل لبنان ملاحظة فيما يتعلق بهذه المادة لا سيما وان المعمول به في لبنان هو سريان عقد العمل لمدة مماثلة وذلك في حالة عدم وجود نص .

مادة (٢٩)

ابدى السيد ممثل لبنان ملاحظة مفادها ان هذا النظام بالمعنى المقصود في المادة لم يؤخذ به بعد في لبنان ويعهد الى السلطة التشريعية تقرير هذا المبدأ .

مادة (٣٠)

ابدى السيد ممثل لبنان نفس الملاحظة الواردة في المادة ٢٩ .

مادة (٣٨)

ابدى السيد ممثل لبنان ملاحظة على نص المادة مشيرا الى ان اجر العامل دين متمسك على اصحاب العمل يلي في المرتبة الرسوم القضائية والديون المستحقة للدولة .

مادة (٥٠)

ابدى السيد ممثل السودان ملاحظة فيما يتعلق بضرورة حصول العامل على سنة ايام متتالية من اجازته .

هكذا من الدول

مادة (٥١)

أبدى السيد ممثل لبنان ملاحظة مفادها ان للعامل الحق في الحصول على مقابل الاجازة السنوية في حالة التنازل عنها وان حقه في الحصول على اجر مقابل اجازته السنوية يسقط بالتقادم .

مادة (٥٧)

أبدى السيد ممثل لبنان ملاحظة تتعلق بتحديد سن الحدث الوارد في النص لعدم انطباقه على سن الحدث الذي ينص عليه القانون اللبناني .

مادة (٦٥)

أبدى السيد ممثل لبنان ملاحظة مفادها ان منح المرأة راحة طويلة للوضع باجر كامل من نتائج صرف مبالغ لا يستهان بها للمرأة التي تنجب كثيرا من الاطفال .

مادة ٧٤

أبدى السيد ممثل لبنان ملاحظة خاصة بعدم وجود انظمة في لبنان تقضي باشتراك الاجير في ادارة المؤسسة .

مادة ٧٧

أبدى ممثلو المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية السودان والمملكة الليبية والجمهورية اللبنانية والمملكة المغربية ملاحظات فيما يتعلق باتباع نظام الابداع الوارد في نص المادة ويرون الاخذ بنظام التسجيل .

مادة ٧٩

نفس الملاحظات الواردة على المادة ٧٧ .

مادة ٨٠

نفس الملاحظات الواردة على المادة ٧٧ .

مادة ٨٢

نفس الملاحظات الواردة على المادة ٧٧ .

مادة ٨٣

أبدى ممثلو الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والجمهورية الجزائرية ملاحظات حول عدم جواز اشتغال نقابات العمال ومنظمات اصحاب الاعمال بالمسائل السياسية والدينية مخالفة ذلك للحريسات النقابية التي تكفلها الاتفاقيات الدولية :

مادة ٨٥

أبدى السيد ممثل ليبيا ملاحظة في شأن المفاوضة الجماعية بين اصحاب العمل ونقابات العمال مشيراً الى ان المنع في ليبيا هو ان تتدخل السلطات في المفاوضات المباشرة :

المواد من ١٠١ الى ١٠٩

أبدى السيد ممثل السودان ملاحظة في شأن التأمينات الاجتماعية ذاكراً انه لا يوجد في السودان نظام التأمينات الاجتماعية :

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيلت القوانين المؤقتة المبينة في القائمة المرفقة الى مجلس الامة فتالت منه قبولاً وبات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازاؤه قانوناً دائماً .

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية المنشور فيه	تاريخ العدد
١ - قانون الامن العام المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥	١٨٧٣	١٩٦٥/٩/١٦
٢ - قانون مؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ قانون صندوق قروض البلديات .	١٩٣٣	١٩٦٦/٧/٢
٣ - قانون مؤقت رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون الادارة العامة	١٩٤٣	١٩٦٦/٨/١٦
٤ - قانون مؤقت رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون التربية والتعليم	١٩٤٥	١٩٦٦/٩/١
٥ - قانون مؤقت رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون الحرف والصناعات	١٩٥٣	١٩٦٦/١٠/١
٦ - قانون مؤقت رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٦ قانون الغاء القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٠	١٩٥٦	١٩٦٦/١٠/١٦
٧ - قانون مؤقت رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦ قانون صيانة الاشجار والمزروعات	١٩٥٦	١٩٦٦/١٠/١٦
٨ - قانون مؤقت رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ قانون الزراعة العام	١٩٥٧	١٩٦٦/١٠/٢٢
٩ - قانون مؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ قانون الغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته	١٩٧٨	١٩٦٧/١/١٦
١٠ - قانون مؤقت رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون جمعيات التعاون	١٩٧٨	١٩٦٧/١/١٦
١١ - قانون معدل رقم ٨ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون التبغ	١٩٧٨	١٩٦٧/١/١٦

كل من اشهر

اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية المنشور فيه	تاريخ العدد
١٢- قانون مؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ قانون سلطة الكهرباء الاردنية	١٩٩٥	١٩٦٧/٤/١
١٣- قانون مؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية	٢٠٥٠	١٩٦٧/١٠/١٠
١٤- قانون مؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون الادارة العامة	٢٠٥٤	١٩٦٧/١٠/٢٢
١٥- قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون الشركات	٢٠٥٥	١٩٦٧/١٠/٢٦

تصحيح اخطاء مطبعية

- ١ - ذكر خطأ عبارة تعديل المادة (٣٣) في السطر الاول من المادة السادسة من القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٨ المنشور بعدد الجريدة الرسمية (٢٠٧٦) والصواب تعديل المادة (٢٢).
- ٢ - ورد خطأ عبارة رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٦ في السطر الاول من الاعلان المنشور على الصحيفة (٢٢) من عدد الجريدة الرسمية ٢٠٦٩ والصواب رقم (٨٦) لسنة ١٩٦٦.

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احييت القوانين المؤقتة المبينة في القائمة المرفقة الى مجلس الامة فنالت منه قبولا وبات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازاؤه قانوناً دائماً.

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية المنشور فيه	تاريخ العدد
١ - قانون الامن العام المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥	١٨٧٣	١٩٦٥/٩/١٦
٢ - قانون مؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ قانون صندوق قروض البلديات.	١٩٣٣	١٩٦٦/٧/٢
٣ - قانون مؤقت رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون الادارة العامة	١٩٤٣	١٩٦٦/٨/١٦
٤ - قانون مؤقت رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون التربية والتعليم	١٩٤٥	١٩٦٦/٩/١
٥ - قانون مؤقت رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون الحرف والصناعات	١٩٥٣	١٩٦٦/١٠/١
٦ - قانون مؤقت رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٦ قانون الغاء القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٠	١٩٥٦	١٩٦٦/١٠/١٦
٧ - قانون مؤقت رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦ قانون صيانة الاشجار والمزروعات	١٩٥٦	١٩٦٦/١٠/١٦
٨ - قانون مؤقت رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ قانون الزراعة العام	١٩٥٧	١٩٦٦/١٠/٢٢
٩ - قانون مؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ قانون الغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته	١٩٧٨	١٩٦٧/١/١٦
١٠ - قانون مؤقت رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون جمعيات التعاون	١٩٧٨	١٩٦٧/١/١٦
١١ - قانون معدل رقم ٨ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون التبغ	١٩٧٨	١٩٦٧/١/١٦

كلنا من الشعب